https://doi.org/10.37375/bsj.v8i21.4049

أثر تطور الجهاز المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي

*د. إبراهيم مسعود الفرجاني أ. صفاء فتحي الجبالي

تاريخ الاستلام: 2026/2/14 تاريخ إجازة النشر:2026/4/5 تاريخ النشر:12 /2026/5

المستخلص: هدف البحث الى التعرف على أثر تطور الجهاز المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990–2023)، وذلك من خلال بحث قياسي تم الاعتماد فيه على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ، حيث بُني النموذج على معادلة تحتوي على متغير تابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي) ومتغيرات مستقلة تتمثل في ثلاث مؤشرات رئيسية (إجمالي الودائع، إجمالي السيولة المحلية، وعدد الفروع والوكالات)، وفي هذا البحث تم تحليل السلسلة الزمنية من خلال البرنامج الإحصائي (Eviews12) وتم استخدام الصيغة اللوغاريتمية لمتغيرات السلسة الزمنية خلال الفترة الزمنية من (1990– 2023)، وأظهرت نتائج التحليل القياسي أن جميع فرضيات البحث قد تم تأكيدها ، حيث تبين وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا ، فقد اتضح أن الودائع المصرفية والسيولة المحلية وعدد الفروع والوكالات تؤثر جميعها بشكل معنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ،مما يؤكد الدور الحيوي للجهاز المصرفي في تحفيز النشاط الاقتصادي، وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات أهمها التوسع في عدد المصارف وفروعها لزيادة حجم الودائع المصرفية وتعزيز مستويات السيولة.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي الليبي، النمو الاقتصادي، إجمالي الودائع، إجمالي السيولة المحلية، عدد الفروع والوكالات.

The Impact of the Development of the Libyan Banking System on Economic Growth

Ibrahim Masoud Al-Farjani
Faculty of Economics-University of Benghazi
Safaa Fathi Al-Jabali
Civil Status Department- Benghazi

Abstract: The study aimed to identify the impact of the development of the Libyan banking system on economic growth during the period (1990–2023). This was carried out through an econometric analysis based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model. The model was constructed using an equation that includes one dependent variable real GDP (as an indicator of economic growth and three key independent variables: total deposits, total domestic liquidity, and the number of branches and agencies. In this study, the time series data were analyzed using the statistical software EViews 12, and the logarithmic form of the time series variables was applied for the period (1990–2023), The results of the econometric analysis confirmed all the study hypotheses, revealing a positive and statistically significant relationship between the development of the banking system and economic growth in Libya. Specifically, bank deposits, domestic liquidity, and the number of branches and agencies all had a significant effect on real GDP, emphasizing the vital role of the banking sector in stimulating economic activity.The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is expanding the number of banks and their branches to increase the volume of bank deposits and strengthen liquidity levels.

Keywords: Libyan Banking system, economic growth, total deposits, total domestic liquidity, number of branches and agencies.

المقدمة:

يؤثر النمو الاقتصادي على الحياة الاقتصادية للمجتمع بأكمله، ويعد هدفاً رئيساً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يساهم النمو الاقتصادي في زيادة الدخول وتوفير فرص العمل المختلفة، وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات المختلفة من المجتمع، مما يؤدي إلى استقرار اجتماعي وتحسين الوضع المعيشي للدولة ومواطنيها (أبودراز وآخرون، 2023).

* أستاذ، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا abraheem.masoud@uob.edu.ly
باحثة في مجال التمويل والمصارف، مصلحة الأحوال المدنية بنغازي

لذلك تتخذ العديد من الدول سياسات وبرامج تصحيح اقتصادي تهدف إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الحقيقية، وأصبح النمو الاقتصادي أحد أولويات الدول النامية، حيث تسعى هذه الدول إلى تحقيق الحرية الاقتصادية ومواجهة التحديات الناجمة عن تأثيرات العولمة الاقتصادية في جوانب الاقتصاد، ويرتبط مفهوم النمو الاقتصادي بالتطور المالي وتأثيره على كفاءة وفعالية استغلال الموارد المالية المتاحة وتوجيهها من خلال قنوات الاستثمار المختلفة، وفقاً للخطط الاقتصادية والاجتماعية للتنمية (شبيب، 2020).

أي أن تطور الأداء المالي في الجهاز المصرفي هو عنصر أساس للنمو الاقتصادي، ويُعد النظام المصرفي جزءاً رئيساً في القطاع المالي لأي دولة، حيث يعمل النظام المصرفي على توفير الخدمات الأساسية في الاقتصاد، كما يوفر الثقة للمستثمرين والمودعين، ويقوم الجهاز المصرفي بتخصيص الاستثمارات والأدوات المالية، وتثبيت أسعار الصرف، وتنسيق السياسات النقدية والمالية (عبد الرحمن وهاشم، 2022).

في ليبيا يُشكّل الجهاز المصرفي جزءاً كبيراً من الاقتصاد الوطني، حيث يُساهم بفعالية في تنشيط الاقتصاد عن طريق إمداد القطاعات الاقتصادية المختلفة بالسيولة والتمويل اللازم لممارسة أنشطتها، ويتطلب ذلك تقوية الجهاز المصرفي من خلال تبني تشريعات وقوانين تضمن حماية حقوق المودعين والمستثمرين، وتوفير بيئة تنظيمية مناسبة تعزز المنافسة العادلة، وتوجه المدخرات نحو زيادة حجم الاستثمار وتمويل الأنشطة الاقتصادية، وعليه، تُعد دراسة أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في ليبيا موضوعاً حيوياً لصانعي السياسات الاقتصادية، إذ تُسهم في رسم استراتيجيات ملائمة لتحسين الأداء الاقتصادي في ظل خصوصيات الاقتصاد الليبي (تقرير الاستقرار المالي، مصرف ليبيا المركزي، 2018).

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع تطور الجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض للدراسات المتعلقة بموضوع هذا البحث بهدف تدعيم مشكلة البحث والاعتماد عليها في وصف متغيرات البحث، ولقد رُتبت تاريخياً من الأحدث إلى الأقدم:

دراسة علي (2024): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر القطاع المصرفي المصري على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2000–2022، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي لتوضيح ما هو الأثر الذي يعود على معدل النمو الاقتصادي في مصر من هذا القطاع، وفي هذه الدراسة تم قياس أثر التطور المالي من خلال ثلاث مؤشرات (إجمالي القروض الممنوحة، إجمالي الودائع، إجمالي السيولة المحلية) على النمو الاقتصادي متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، جرى تحليل سلسلة زمنية من خلال البرنامج الإحصائي EViews، واستُخدمت الصيغة اللوغاريتمية لمتغيرات السلسلة الزمنية خلال الفترة من 2000–2022، ونتائج الدراسة تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة، أي أن معظم تلك المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة من 2000–2022، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل ذات تأثير معنوي بين السيولة المحلية، وأيضاً وجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات تأثير معنوي بين إجمالي القروض والناتج المحلي الإجمالي.

دراسة أبودراز واخرون (2023) بعنوان: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا خلال الفترة من 2005–2019، واعتُمد منهج البحث القياسي من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS)، بواسطة البرنامج الإحصائي Eviews، لقياس العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات، وجرى اختيار النموذج الاقتصادي القياسي المعبر عن العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، وخمس متغيرات مستقلة مفسرة، وهي (نسبة

الإنفاق الحكومي، نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص، نسبة السيولة، نسبة رأس مال المصارف الى الأصول)، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي يؤثر على النمو الاقتصادي بصورة إيجابية عن طريق كل من القروض الموجهة للقطاع الخاص ونسبة السيولة ونسبة رأس مال المصارف إلى الأصول.

دراسة سلو وعلي (2023): هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2004–2021، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه تطور القطاع المصرفي في العراق، واعتمد منهج البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات، فضلاً عن المنهج الكمي القياسي باستخدام نموذج (ARDL)، وتحليل البيانات الثانوية المتاحة، ونتائج الدراسة تؤكد وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، وهي كل من (المجموع الكلي لإجمالي الودائع، ورؤوس أموال المصارف، والائتمان المصرفي) والمتغير التابع المعتمد، والمتمثل في (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية).

دراسة عبدالرحمن وهاشم (2022): هدفت هذه الدراسة إلى بيان تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من 2008–2020، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيس في وصف وتحليل العلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، كما اعتمد البحث على قياس أثر التطور المالي من خلال ثلاث مؤشرات (إجمالي القروض الممنوحة، إجمالي الودائع، عدد الفروع المصرفية) على النمو الاقتصادي متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية داخل البرنامج الإحصائي EViews، وتغطي البيانات الفترة الزمنية 2008–2020، ونتائج الدراسة تؤكد على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، وتؤكد على أن القطاع المصرفي هو أحد المحركات المركزية للنمو الاقتصادي، وأوصى البحث بضرورة التوسع في القروض المصرفية طويلة الأجل لما لها من أثر كبير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

دراسة Nguyen (2022) : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور النظام المصرفي في نمو الاقتصاد الفيتنامي في عملية التحول التي بدأت في أوائل التسعينيات، ثم تطبيق تقنية الانحدار متعدد المتغيرات القائمة على نموذج ARDL، لتسليط الضوء على التأثير على نمو التطور المصرفي، والذي يقاس بالمال الواسع والائتمان المصرفي، تؤكد النتائج التجريبية وجود تأثير إيجابي طويل المدى للتنمية المصرفية على النمو، مما يعكس الدور الهام الذي يؤديه النظام المصرفي في النظام المالي النموذجي القائم على المصرف في تعبئة وتوفير رأس المال للاقتصاد، وبالتالي المساهمة في النمو طوال عملية التنمية الاقتصادية.

دراسة الشريف (2019): هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة من 1980–2010، واعتمد منهج الدراسة استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع معبر عن النمو الاقتصادي، واستخدام (عرض النقود بمعناه الواسع، والإنفاق الحكومي) متغيرات مستقلة معبرة عنه بمؤشرات التطور المالي، ونتائج الدراسة أن المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى وكانت مستقرة عند الفروق الأولى باستخدام اختباري ADF وPP، وبين كذلك وجود علاقة إيجابية وغير معنوية في المدى الطويل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، بينما كانت معلمة تصحيح الخطاء ECM، معنوية وسالبة، وهذا يعني أن المتغيرات تتجه لتصحيح الانحرافات في المدى القصير باتجاه التوازن في المدى الطويل.

دراسة زقرير (2015): هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر تطور الجهاز المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة من (1980–2014)، باستخدام نموذج ARDL، وقد استخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي، ومنهج دراسة الحالة، حيث تم اختبار ستة متغيرات، حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من مصفوفة التطور المصرفي ونسبة كل من تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافًا إليها التغير في المخزون، والإنفاق الحكومي، والانفتاح التجاري إلى الناتج الداخلي الخام، علاوة على التضخم بأسعار المستهلكين، بهدف محاولة دمج

العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، بالإضافة إلى ذلك كان هناك أثر إيجابي للوغاريتم متغير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي.

دراسة Perera and Paudel (2009) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وجود علاقة سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سريلانكا خلال الفترة من عام 1955-2005، واعتمد منهج الدراسة على منهجية جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وقد تم استخدام عدد من المؤشرات الدالة على التطور المالي (عرض النقد بمفهومه الضيق، عرض النقد بمفهومه الواسع، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وإجمالي الائتمان)، وجميعها منسوبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ونتائج الدراسة توصلت إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين عرض النقد الواسع والنمو الاقتصادي، إلا أنه بناءً على الدراسة القياسية رُفضت الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة، وهي أن التطور المالي يعزز النمو الاقتصادي.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة إلى وجود علاقة إيجابية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وإن كان تأثيره يختلف من دولة لأخرى وفقًا للسياق الاقتصادي والمؤشرات المستخدمة، ومع ذلك، فإن تباين النتائج وأساليب القياس بين هذه الدراسات يُبرز الحاجة الى بحث يركز على الحالة الليبية لتقديم رؤية أكثر تحديدًا تتماشى مع خصوصياتها، وهنا تبرز أهمية هذا البحث، التي لا يسعى فقط إلى إعادة التأكيد على العلاقة الإيجابية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، بل يهدف أيضاً إلى سد الفجوة البحثية المتعلقة بهذا الموضوع في البيئة الليبية خلال الفترة الزمنية (1990-2023)، كما يعتمد هذا البحث على منهجية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني (ARDL)، مع الاستعانة ببرنامج EViews12، باستخدام ثلاثة متغيرات، هي: إجمالي الودائع إجمالي السيولة المحلية، وعدد الفروع والوكالات.

مشكلة البحث:

يساهم القطاع المصرفي مساهمةً كبيرة في التنمية وتحفيز الاقتصاد الوطني عن طريق توفير السيولة والتمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية لممارسة نشاطها.

ويمثل القطاع المصرفي الليبي أحد أهم مكونات النظام المالي الليبي، والذي له تأثير كبير على الاستقرار المالي والاقتصادي، فهو المكون الرئيس في القطاع المالي في ليبيا، حيث تمثل المصارف حوالي 92% من القطاع المالي في الاقتصاد الليبي، وهذه النسبة تؤكد أن الاقتصاد الليبي مبني على المصارف، وإن أي خطر أو أي أزمة تحدث في المصارف سوف تؤثر على الاقتصاد تأثيرًا كبيرًا (بوفرنة، 2022)، وعليه، فإن هذا البحث يقوم على الإجابة عن السؤال التالي:

هل يؤثر تطور الجهاز المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي؟

ويتفرع من سؤال الدراسة التساؤلات التالية:

هل تؤثر اجمالي الودائع على النمو الاقتصادي؟

هل توثر اجمالي السيولة المحلية على النمو الاقتصادي؟

هل يؤثر عدد الفروع والوكالات على النمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث اعتمد البحث على فرضية رئيسية وعدد ثلاث فرضيات فرعية على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطور الجهاز المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطور الجهاز المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

الفرضية الفرعية الأولى:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الودائع على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الودائع على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي السيولة المحلية على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي السيولة المحلية على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الفروع والوكالات على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الفروع والوكالات على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر تطور الجهاز المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1990-2023)، وبناء عليه سيتوصل البحث إلى ما يلي:

1. معرفة أثر اجمالي الودائع على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1990-2023).
2. معرفة أثر اجمالي السيولة المحلية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1990-2023).
3. معرفة أثر عدد الفروع والوكالات على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1990-2023).

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في تناوله أحد الموضوعات الحيوية في الاقتصاد الليبي، وهو أثر تطور الجهاز المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي، نظراً للدور المحوري الذي يؤديه هذا القطاع في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم مسار التنمية، كما تسهم الدارسة في توضيح مدى تأثير مؤشرات تطور الجهاز المصرفي على الأداء الاقتصادي في ليبيا، وتقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تساعد صانعي القرار على تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

الإطار النظري للبحث:

أولاً مؤشرات تطور الجهاز المصرفي

يُعَدُّ تقييم مؤشرات تطور الجهاز المصرفي خطوة أساس لفهم مدى كفاءته في دعم وتحريك النشاط الاقتصادي على المستويين المحلي والدولي، فمن خلال دراسة إجمالي الودائع المصرفية، وإجمالي السيولة المحلية، وعدد الفروع والوكالات المصرفية، يمكن تحديد مدى قدرة النظام المصرفي على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتِجة، فضلاً عن دوره في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع نطاق التأثير الاقتصادي، ويُشكِّل تحليل هذه المؤشرات قاعدة لفهم التحولات الهيكلية في القطاع المصرفي، مما يُتيح تقييم الأداء الفعلي والتحديات القائمة، واستشراف الفرص المستقبلية لتعزيز التنمية المالية والاقتصادية (حقيقة،2019).

ثانياً مؤشر اجمالي الودائع

تعد الودائع من المكونات الحيوية في الجهاز المصرفي، حيث تعمل على دعم الاستقرار المالي وتحفيز النشاط الاقتصادي، وقد حرصت المصارف على تنمية الودائع من خلال رفع مستوى الوعي المصرفي بين العملاء من مختلف الفئات، سواء كانوا أفرادًا، أو رجال أعمال، أو جهات حكومية، لما توفره المصارف التجارية من أمان لمدخراتهم وعوائد مالية مجزية من خلال الودائع لأجل وودائع الادخار، وتبدأ عملية إنشاء الوديعة بالإيداع النقدي في الحساب

المصرفي وفقًا لعقد فتح الحساب، مما يمثل تنازلاً عن جزء من الأموال لصالح المصرف، إذ يقوم المصرف بعد ذلك بإدارة هذه الأموال واستخدامها في تسوية المدفوعات والمعاملات المالية، فضلاً عن توظيف جزء منها في منح الائتمان للمقترضين، ويُعد إجمالي الودائع المصرفية مؤشرًا رئيسًا في القطاع المالي، إذ يعكس الحجم الكلي للأموال المودعة ويشكل المصدر الأساسي لرأس المال الذي تعتمد عليه المصارف في تقديم القروض وتنفيذ الاستثمارات، كما تُظهر معدلات الودائع قدرة النظام المالي على جذب المدخرات وتحويلها إلى موارد استثمارية، مما يعزز الاستقرار المالي ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام على المستويين المحلي والدولي (الفرجاني والبرغثي، 2021).

يبين الشكل (1) تطور إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي الليبي خلال الفترة (1990 -2023).

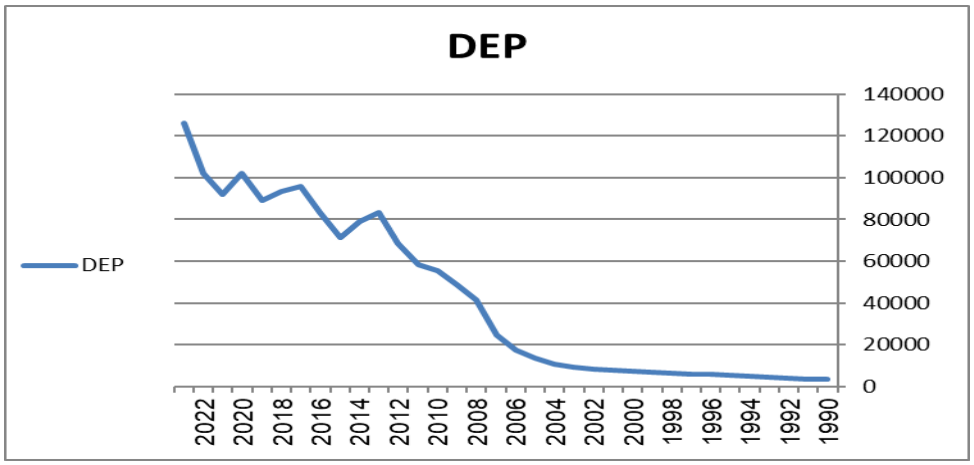

شكل (1): تطور إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي الليبي خلال الفترة (1990 -2023)

شهدت ليبيا خلال الفترة 1990–2023 تذبذباتٍ واضحة في إجمالي الودائع (DEP)، إذ بدأ المؤشّر بنحو 3321.4 مليون عام 1990، ثم سجّل نموًّا ملحوظًا على امتداد التسعينيات حتى بلغ 7117.8 مليون في 1999، مع مطلع العصر الجديد، واصل المنحنى تصاعده إلى أن وصل17359.4 مليون في 2006، قبل أن يتراجع أحيانًا ويرتفع في فترات أخرى، وصولًا إلى ذروة 2019 عند 88954.1 مليون، ثم عاد للانخفاض في 2020، واستقرّ نسبيًا في السنوات اللاحقة ما بين 92113.7 و125944مليون، وفقًا لتقارير **البنك الدولي (2020)**.

يُعد هذا التذبذب نتيجةً للاعتماد الكبير على العوائد النفطية التي تتأثّر بأسعار النفط العالمية ومستويات الإنتاج، فضلًا عن تأثير الاضطرابات السياسية والأمنية على ثقة المودعين والمستثمرين. كما تؤدي السياسات المالية والنقدية، مثل: تحديد أسعار الفائدة، وتنظيم سعر الصرف، دورًا حاسمًا في تشجيع الإيداع أو الحدّ منه، إضافةً إلى ذلك، تؤدّي حركة رؤوس الأموال والمشروعات الكبرى أو إعادة تقييم الأصول إلى طفرات مؤقتة في حجم الودائع، وعليه، فإنّ مسار الودائع المصرفية في ليبيا ليس تطوّرًا خطيًا، بل انعكاسٌ مباشرٌ لتفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية خلال العقود الثلاثة الماضية.

ثالثاً مؤشر اجمالي السيولة المحلية

تُعرّف السيولة المحلية على أنها مجموع الأصول النقدية والسائلة المتوفرة داخل النظام المالي المحلي في الاقتصاد، وتشمل مكوناتها الرئيسة ما يلي (**ابو عميرة، 2021**):

1. **النقد المتداول**: وهو الأموال النقدية المتاحة في السوق، بما في ذلك الأوراق النقدية والعملات المعدنية، التي يحتفظ بها الأفراد لاستخدامها في المعاملات اليومية.

2. الودائع الجارية: وهي الأموال المحتفظ بها في الحسابات المصرفية، والتي يمكن سحبها في أي وقت لتلبية الاحتياجات المالية الفورية.

3. الأصول السائلة الأخرى: مثل شهادات الإيداع قصيرة الأجل، والأدوات المالية التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة ودون خسارة كبيرة في القيمة، يُعد هذا التعريف مؤشرًا على قدرة النظام المالي على توفير الائتمان وتيسير عمليات التداول المالي، مما يسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو.

يبين الشكل (2) تطور إجمالي السيولة المحلية لدى الجهاز المصرفي الليبي خلال الفترة (1990 -2023).

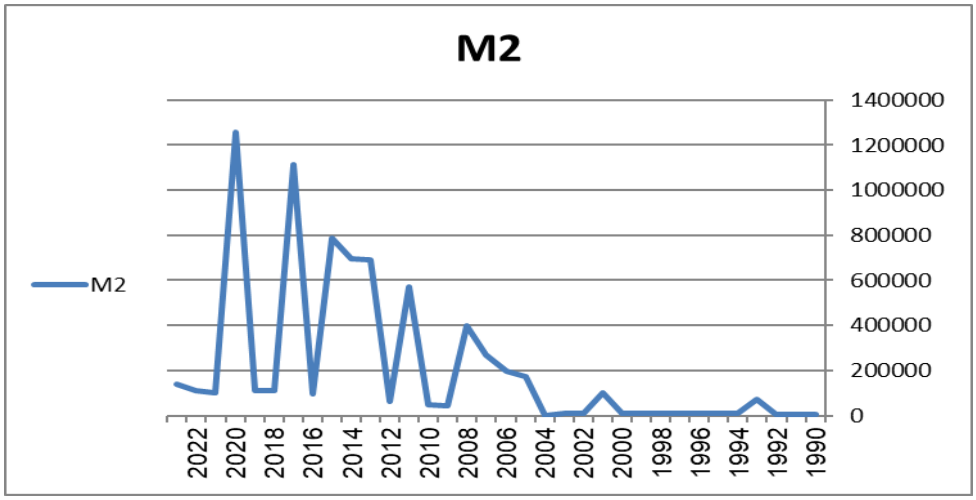

شكل (2): تطور إجمالي السيولة المحلية لدى الجهاز المصرفي الليبي خلال الفترة (1990 -2023)

شهد عرض النقود (M2)، في ليبيا منذ بداية التسعينيات تذبذبًا ملحوظًا؛ فقد تراوحت قيمته في مطلع العقد بين نحو 6155.3 و6913.2 مليار، ثم قفز في عام 1993 إلى 72680مليار، قبل أن يعود للانخفاض في السنوات اللاحقة، ومع دخول العصر الجديد، استمرت التقلبات بصورة حادة؛ إذ ارتفع M2 في 2001 إلى 102423مليار، لكنه هبط في 2004 إلى نحو 1315.5مليار، ثم شهد طفرات بين 2005 و2008 تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، ليهبط مجددًا في 2009، وفي 2011، قفز إلى ما يزيد عن 573059مليار ، ثم تراجع في 2012، قبل أن يسجّل مستويات قياسية في 2013 و2015.وفي 2017، وصل إلى أكثر من 1113387مليار، ثم تذبذب مجددًا بين 2018 و2019، ليبلغ أعلى مستوياته في 2020 متجاوزًا 1255430مليار، قبل أن ينخفض في 2021 ويعاود الارتفاع في 2022 و2023.

أمّا أزمة السيولة النقدية في ليبيا، فترجع إلى حزمة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية؛ أبرزها الانقسام السياسي وتردّي الأوضاع الأمنية، إلى جانب الصراعات المسلحة التي أدّت إلى تمزّق النسيج الاجتماعي ونزوح العديد من الأسر.وقد فاقم ذلك الضغط على المصارف مع ازدياد الطلب على العملة المحلية للاحتياط والمضاربة، خاصةً في ظل وصول بند المرتبات إلى نحو 1.6 مليار دينار شهريًا، وضعف الإيداعات المصرفية، ورغم محاولة مصرف ليبيا المركزي الحدّ من تفاقم الأزمة عبر سياسات مثل: رفع نسبة الغطاء النقدي للاعتمادات المستندية، وتوسيع نطاق الدفع الإلكتروني، فإنّ الاستقرار السياسي وتوحيد المؤسسات السيادية وتحسّن الأوضاع الأمنية تبقى الحلول الجذرية، وفي ضوء استمرار الاضطرابات وتذبذب إنتاج النفط، ظلّت السيولة المحلية طوال العقود الثلاثة الماضية عرضة لصدمات حادّة مرتبطة بأسعار النفط والعقوبات الخارجية، ما يفسر الارتفاعات والانخفاضات الملحوظة في المؤشرات النقدية (**مصرف ليبيا المركزي، 2017**).

رابعاً مؤشر عدد الفروع والوكالات المصرفية

تُعد الخدمات المصرفية ركيزة أساس للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، حيث تعمل على تحويل المدخرات إلى استثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي، ويُعد عدد الفروع والوكالات المصرفية مؤشرًا مهمًا على مدى انتشار هذه الخدمات وقدرة الجهاز المصرفي على الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع،يعكس مؤشر الكثافة المصرفية درجة تغلغل الخدمات المصرفية في الاقتصاد، ويعتمد اعتمادًا رئيسًا على عدد فروع المصارف ومدى تغطيتها للمنطقة الجغرافية للبلد، ووفقًا للمعايير الدولية، فإن النسبة المثالية هي فرع واحد لكل عشرة آلاف نسمة المعدل المثالي، فإذا زاد عدد الفروع عن هذا المعيار، فهذا يدل على انتشار واسع للجهاز المصرفي وقدرته على تقديم الخدمات بشكل أفضل، مما يساهم في زيادة تعامل الأفراد مع المصارف وتعبئة المدخرات وتوسيع قاعدة الائتمان، وعلى العكس من ذلك، فإن وجود أقل من فرع لكل عشرة آلاف نسمة يُشير إلى قصور في تغطية الخدمات المصرفية وعدم وصولها إلى الشرائح التي تحتاج إليها بشدة، مما يعكس انحرافًا سلبيًا في مستوى الشمول المالي، بالتالي، فإن الزيادة المتزايدة في عدد الفروع تُعد مؤشرًا على توسع الجهاز المصرفي واستعداده لتلبية الاحتياجات الاقتصادية وتحفيز النمو العام (**وزارة التخطيط، 2023**).

يبين الشكل (3) تطور إجمالي السيولة المحلية لدى الجهاز المصرفي الليبي خلال الفترة (1990 -2023).

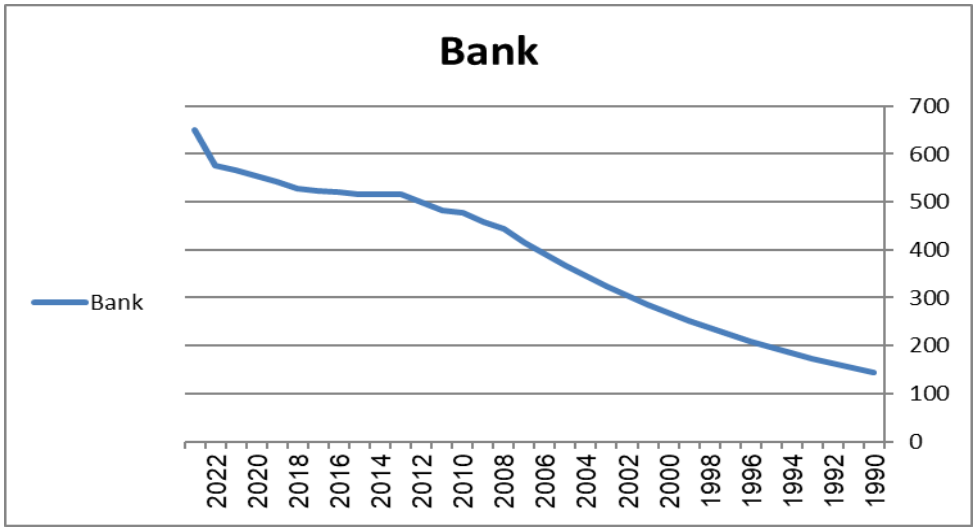

شكل (3): تطور عدد الفروع والوكالات المصرفية لدى الجهاز المصرفي الليبي خلال الفترة (1990 -2023)

شهدت ليبيا منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وحتى عام 2023 تطورًا لافتًا في عدد الفروع والوكالات المصرفية، حيث بدأ المؤشر عام 1990 بنحو 143 فرعًا، ثم أخذ في النمو بشكل متواصل خلال العقد الأول (1990–2000) ليصل إلى 268 فرعًا في نهاية هذه المرحلة، في حين شهد العقد الثاني (2000–2010) تسارعًا أكبر، إذ ارتفع العدد إلى 478 فرعًا، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية التي مرّت بها البلاد في العقد الذي يليه (2010–2020)، استمرت وتيرة الزيادة لتصل إلى 553 فرعًا في عام 2020، قبل أن تسجّل قفزة ملحوظة في غضون ثلاث سنوات فقط، حيث بلغ عدد الفروع 650 في عام 2023، وتعكس هذه الأرقام التوسّع الكبير في البنية التحتية المصرفية، مدفوعة بعدّة عوامل أهمّها: التنامي السكاني، وارتفاع الطلب على الخدمات المالية، والحرص على تعزيز الشمول المالي، والتنافسية المتصاعدة بين المصارف العامة والخاصة، بالإضافة إلى السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي شجّعت افتتاح فروع جديدة في مختلف المناطق ومع أن بعض الفترات

اتّسمت بزيادة أقل نسبيًّا، فإنّ الاتجاه العام ظلّ تصاعديًا، ما يدلّ على رغبة متزايدة في ترسيخ دعائم القطاع المصرفي وتوسيع انتشاره في شتّى أنحاء ليبيا.

خامساً النمو الاقتصادي

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه الاقتصاديات الوطنية، يبرز موضوع النمو الاقتصادي كأحد الركائز الأساسية لتحقيق الرفاهية والتنمية الشاملة، يُعدّ النمو الاقتصادي الهدف المنشود في السياسات الاقتصادية الكلية، حيث يسعى كل اقتصاد إلى زيادة دائمة في الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بما يتجاوز معدل نمو السكان ويُحسّن مستويات معيشة الأفراد، يُعد تحقيق النمو الاقتصادي هدفًا أساسيًا للسياسة الاقتصادية الكلية في أي دولة، حيث يركز تركيزًا رئيسًا على رفاهية الإنسان وتحسين مستويات معيشته، وتمثل زيادة الدخل الفردي الحقيقي المؤشر الأهم على مدى نمو الاقتصاد، كما يُعد مقياسًا لنجاح السياسات الاقتصادية المتبعة، خصوصًا في مجالات الاستثمار والتوظيف (**وهيبة، 2022**).

يمكن تحديد مؤشرات النمو الاقتصادي في النقاط التالية (**جمال الدين، 2024**):

1. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي.
2. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
3. نصيب الفرد من الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي.
4. إنتاجية العمل.
5. معدل البطالة.
6. معدل الاستثمار.

يبين الشكل (4) تطور الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1990 -2023).

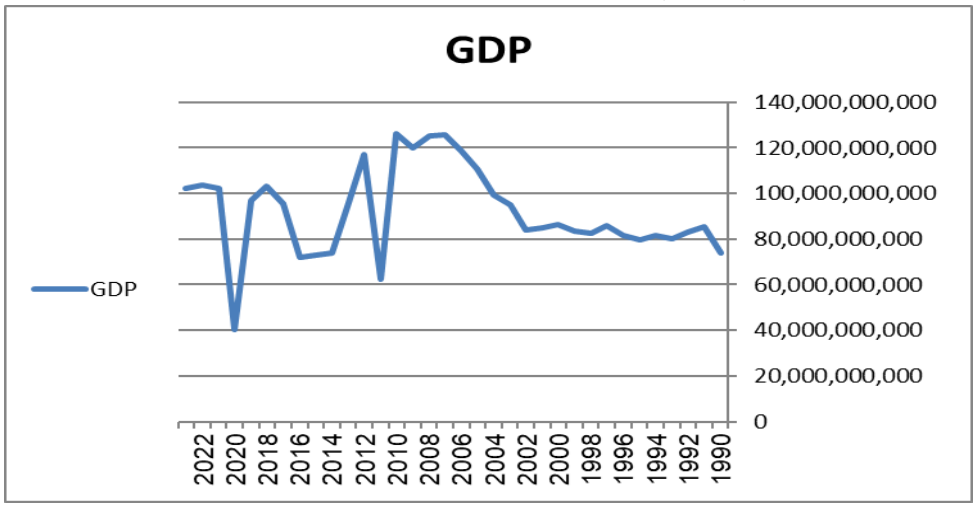

شكل (4): تطور الناتج المحلي إجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (1990 -2023)

منذ بداية التسعينيات، بدأ الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا عند مستوى يناهز 74 مليار دينار ليبي (عام 1990)، وقد شهد في عام 1991 ارتفاعًا ملموسًا إلى قرابة 85.54 مليار دينار، لكنه ما لبث أن تذبذب في الأعوام اللاحقة؛ إذ هبط قليلًا في 1992 قبل أن يعود للارتفاع في 1993، وتواصل هذا التذبذب حتى منتصف التسعينيات، متراوحًا بين 79 و86 مليار دينار؛ فقد بلغ ذروته النسبية قرابة 85.78 مليار دينار في عام 1997، ثم تراجع قليلًا إلى حوالي 82.74 مليار دينار في 1998، مع مطلع الألفية (2000–2002)، ظل الناتج المحلي

الإجمالي قريبًا من منتصف الـ 80 مليار دينار؛ إذ سجّل 86.42 مليار دينار في 2000، ثم انخفض بشكل طفيف في 2001 و2002، بعد ذلك دخل الاقتصاد الليبي في مرحلة صعود ملحوظ (2003–2010)، إذ ارتفع الناتج إلى 95.03 مليار دينار في 2003، وتجاوز حاجز 99 مليار دينار في 2004.وواصل الارتفاع في الأعوام اللاحقة، متجاوزًا 111 مليار دينار في 2005، و118 مليار دينار في 2006، حتى بلغ قرابة 125.95 مليار دينار عام 2010؛ وهي القيمة القصوى خلال فترة الدراسة، لكن عام 2011 مثّل نقطة انعطاف كبيرة، إذ انخفض الناتج انخفاضًا حادًا إلى نحو 62.55 مليار دينار، وهو انخفاض عميق تُعزى أسبابه إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي مرّت بها البلاد آنذاك، ثم عادت الأرقام للتحسن نسبيًا في 2012 مقتربة من 116.85 مليار دينار، قبل أن تنخفض مجددًا إلى 95.82 مليار دينار عام 2013، وتواصلت حالة التذبذب خلال الفترة (2014–2019) في نطاقٍ يتراوح بين 70–100 مليار دينار تقريبًا، ومن أبرز سنوات تلك الفترة عام 2019، حيث سجل الناتج نحو 96.99 مليار دينار.

في 2020، واجه الاقتصاد الليبي صدمة إضافية تزامنت مع جائحة كورونا، إذ هوى الناتج إلى قرابة 40.36 مليار دينار؛ ليصبح بذلك أدنى مستوى تُسجّله هذه السلسلة الزمني، ورغم هذا التراجع الحاد، بدأت مؤشرات التعافي تظهر في 2021 بوصول الناتج إلى 102.32 مليار دينار، ثم استمر بين 100 و103 مليارات دينار في 2022 و2023، ما يشير إلى عودة تدريجية نحو مستويات ما قبل الأزمة العالمية والصعوبات الداخلية (**البنك الدولي، 2021**).

عمومًا، يُظهر تطور الناتج المحلي الإجمالي الليبي على مدى العقود الثلاثة الماضية ارتباطًا وثيقًا بأوضاع قطاع النفط وأسعاره عالميًا، فضلًا عن تأثره الشديد بالأوضاع السياسية والأمنية داخل البلاد، ويمكن اعتبار مرحلة (2003–2010) فترة ازدهارٍ اقتصادي بارزة، في حين كانت أعوام (2011) و(2020) فترات تراجع حاد. أما السنوات الأخيرة، فتشير إلى عودة تدريجية نحو التحسن، وإن لم تبلغ بعد مستويات الذروة التي حققها الاقتصاد الليبي في عام 2010.

الإطار التطبيقي للبحث:

أولاً منهجية البحث

يعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، داخل البرنامج الإحصائي EViews12، من أجل اختبار الفرضيات ومن ثم صياغة النتائج (نتائج التحليلات الإحصائية)، ويستند النموذج المستخدم الى معادلة تحتوي على متغيرات، أحدها تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما المتغيرات الأخرى مستقلة، وهي: (إجمالي الودائع، وإجمالي السيولة المحلية، وعدد الفروع والوكالات)، وتشكل هذه المتغيرات سلاسل زمنية بدءًا من سنة 1990 إلى سنة 2023، أما بالنسبة لمصادر البيانات والمعلومات، فتُجمع من الكتب، والرسائل، والأطروحات، والأبحاث، والتقارير، وبالنسبة للإحصائيات تعتمد على البيانات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي.

ثانياً حدود البحث

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على معرفة أثر تطور الجهاز المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي، مع التركيز على المؤشرات التالية للجهاز المصرفي: إجمالي الودائع، إجمالي السيولة المحلية، وعدد الفروع والوكالات المصرفية.

الحدود المكانية: القطاع المصرفي الليبي.

الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2023.

ثالثاً متغيرات البحث

يقاس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(GDP) متغيرًا تقريبيًا للنمو الاقتصادي، بينما يُقاس تطور الجهاز المصرفي من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسة، هي:

1. **إجمالي الودائع(DEP)**: يمثل إجمالي الأموال المودعة لدى المصارف من قِبل الأفراد والشركات، ارتفاع هذا المؤشر يدل على توافر سيولة مالية أكبر لدى المصارف، مما يعزز قدرتها على تقديم التمويل اللازم للاستثمارات والمشروعات الاقتصادية، وبالتالي يسهم مساهمةً مباشرةً في تحفيز النمو الاقتصادي (**سلو وعلي، 2023**).

2. **إجمالي السيولة المحلية(M2)**: يعكس حجم الأموال المتاحة للتداول داخل الاقتصاد، عندما تزداد السيولة المحلية، تنشط حركة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية ورفع مستوى النمو (**علي، 2024**).

3. **عدد الفروع والوكالات المصرفية (Bank)**: يعد مؤشرًا على مستوى انتشار البنية التحتية المصرفية، كلما ازداد عدد الفروع والوكالات المصرفية، أصبح من السهل للأفراد والشركات الوصول إلى الخدمات المصرفية، مما يعزز من النشاط الاقتصادي من خلال توسيع قاعدة العملاء وزيادة الاستثمارات (**عبد الرحمن وهاشم، 2022**).

رابعاً المعادلة المستخدمة في البحث

لتحليل أثر تطور الجهاز المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي، تم استخدام النموذج التالي:

1. الدلة العامة: GDP = F (DEP M2 Bank)

2. الدالة الخطية: GDP = C + DEP + M2 + Bank

3. الدالة اللوغاريتمية: $\ln(GDPt) = \beta 0 + \beta 1 \ln(DEPt) + \beta 2 \ln(M2t) + \beta 3 \ln(Bankt) + \varepsilon t$

تفسير المعادلة

ln(GDPt): اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المقدرة بالمليار دينار في السنة t(المتغير التابع).

ln(DEPt) :اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الودائع المقدرة بالمليون دينار في السنة t (متغير مستقل).

ln(M2t): اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي السيولة المحلية (عرض النقود بالمعنى الواسع) المقدرة بالمليار دينار في السنة t(متغير مستقل).

ln(Bankt): اللوغاريتم الطبيعي لعدد الفروع والوكالات المصرفية في السنة t (متغير مستقل).

β0: الثابت (يمثل مستوى الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون القيم الأخرى صفرًا).

β1, β2, β3: معاملات الانحدار، والتي تظهر مدى تأثير كل متغير مستقل على الناتج المحلي الإجمالي.

εt: الخطأ العشوائي (يمثل العوامل الأخرى غير المدرجة في النموذج والتي قد تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي).

خامساً اختبار جذور الوحدة

يُعد اختبار جذور الوحدة من الاختبارات الأساس والضرورية عند التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية، وذلك قبل تقدير النموذج المطلوب، وهذا يعني أنه يجب التأكد من أن المتغيرات المستخدمة في النموذج مستقرة (ساكنة) عند المستوى (level)، أي في بياناتها الأصلية، ما يشير إلى أن السلسلة الزمنية هي متكاملة من الدرجة صفر، وفي هذا السياق، يوضح جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند المستوى (level) تم استخدام ثلاث صيغ لاختبار ديكي فولر الموسع، وهي: الصيغة التي تتضمن الثابت فقط، والصيغة التي تشمل الثابت والاتجاه الزمني، والصيغة التي لا تحتوي على الثابت أو الاتجاه الزمني.

جدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة في المستوى

المتغير	المستوى(0) I		الفرق الأول (1) I		صيغ الاختبار
	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية	
Ln GDP	-4.671781	0.0007	-3.01633	0.0470	بالثابت
	-4.609156	0.0043	-3.60568	0.0498	بالثابت والاتجاه الزمني
	0.020386	0.6799	-3.10900	0.0033	بدون الثابت والاتجاه الزمني
Ln DEP	-1.360253	0.5890	-9.49638	0.0000	بالثابت
	-4.862139	0.0023	-5.88941	0.0002	بالثابت والاتجاه الزمني
	0.849550	0.8891	-9.42193	0.0000	بدون الثابت والاتجاه الزمني
Ln M2	-3.155648	0.0320	-9.49473	0.0000	بالثابت
	-4.998622	0.0016	-9.37719	0.0000	بالثابت والاتجاه الزمني
	0.222045	0.7443	-9.59501	0.0000	بدون الثابت والاتجاه الزمني
Ln Bank	-3.745378	0.0078	-1.79251	0.3773	بالثابت
	-4.221655	0.0122	-1.10393	0.9127	بالثابت والاتجاه الزمني
	1.692425	0.9755	-0.45994	0.5080	بدون الثابت والاتجاه الزمني

إن نتائج اختبار جذر الوحدة المعروضة بالجدول (1) أن سلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة مستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول تشير إلى أن جميع المتغيرات لا تحتوي على جذر وحدة، مما يتيح لنا رفض فرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرار المتغيرات عند مستوى معنوية 5%. ومن أهم الشروط لتنفيذ اختبار نموذج(ARDL) هو أن تكون جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى (0) I و عند الفرق الأول (1) I، وليس ساكنة عند المستوى الثاني (2) I ، وذلك لضمان أن النماذج تكون ذات دلالة اقتصادية سليمة، وبهذا يمكننا الانتقال إلى الخطوة الثانية.

سادساً اختبار التكامل المشترك

يُحدد وجود التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الحرجة الجدولية، فإذا تجاوزت القيمة المحسوبة الحد الأعلى للقيم الحرجة، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، مما يشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فحينها يتم قبول الفرضية الصفرية، مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما في الحالات التي تقع فيها القيمة المحسوبة بين الحدين الأدنى والأعلى، فإن النتائج تُعد غير حاسمة، مما يجعل من الصعب اتخاذ قرار قاطع بشأن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. والجدول (2) يبين نتائج اختبار (Bounds Test).

جدول (2): نتائج اختبار (Bounds Test)

اختبار الحدود F-Bounds Test				
احصائية الاختبار	القيمة	مستوى المعنوية	I(0)	I(1)
F المحسوبة	7.49873	10%	3.47	4.45
K	3	5%	4.01	5.07
		2.5%	4.52	5.62
		1%	5.17	6.36

بالنظر إلى الجدول (2) نلاحظ قيمة (F) والتي تساوي 7.49 وهي أكبر من جميع حدود الحرجة عند مختلف درجات المعنوية 10% ، 5%، 2.5% و1%، وبالتالي نرفض فرض الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات، ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل أي وجود علاقة تكامل مشترك.

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي، والمتغيرات المفسرة له، سوف نقوم بتقدير معلمات هذه العلاقة وفقا لمنهجية (ARDL).

1. تقدير العلاقة في الاجل الطويل:

تشمل هذه المرحلة تقدير معلمات الأجل الطويل ضمن نموذج ARDL، حيث يتم الحصول على القيم التقديرية للمعلمات طويلة الأجل للنموذج المقدر، كما هو موضح في الجدول(3) .

جدول (3): معاملات نموذج ARDL في الأجل الطويل

تقدير العلاقة في الاجل الطويل				
المتغير	**المعامل**	**الخطأ العشوائي**	**t-الجدولية**	**القيمة الاحتمالية**
Ln DEP	0.089089	0.030262	2.943907	0.0138
Ln M2	0.079289	0.028622	2.770244	0.0182
Ln BANK	0.685979	0.082719	8.292922	0.0000
EC = Ln GDP - (0.0891*Ln DEP + 0.0781*Ln M2 + 0.6928*Ln BANK)				

يتضح من الجدول (3) وجود علاقة طردية بين إجمالي الودائع والنمو الاقتصادي عند مستوي معنوية أقل من 5% ،فإذا ارتفعت الودائع بمقدار 100% فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 9% وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية ،تُعد الأنشطة المصرفية وسيلة فعالة لتعزيز وتحفيز النمو، حيث يؤدي ارتفاع المدخرات على شكل ودائع إلى توسيع الائتمان والاستثمار، تقوم المصارف باستخدام المدخرات بشكل كفء، مما يسهم في زيادة الناتج الاقتصادي وتحسين نصيب الفرد من الناتج.

وايضا توجد علاقة طردية بين إجمالي السيولة المحلية والنمو الاقتصادي عند مستوي معنوية أقل من 5% ،فإذا ارتفعت السيولة بمقدار 100% فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 8% وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية ،لرغم من أهمية هذا المؤشر واستخدامه الواسع، إلا أنه لا يمكنه تقديم صورة واضحة حول مدى تطور الجهاز المصرفي في دولة ليبيا، وذلك لأن نسبة كبيرة من المجموع النقديM2 هي عملة تُستخدم خارج النظام المصرفي، مما يعني أن نسبة كبيرة من المعاملات تتم نقداً بدلاً من الاعتماد على الخدمات المصرفية.

و توجد علاقة طردية بين عدد الفروع والوكالات والنمو الاقتصادي عند مستوي معنوية أقل من 5% ،فإذا ارتفع عدد الفروع والوكالات بمقدار 100% فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 69% وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية ،حيث تعدُّ عدد الفروع والوكالات مؤشرا على قوة الجهاز المصرفي داخل الدولة.

2. تقدير العلاقة في الاجل القصير:

تتميز المتغيرات الاقتصادية التي تتسم بالتكامل المشترك بأنها تميل إلى تحقيق الاستقرار في المدى الطويل، أو ما يُعرف بحالة التوازن، ومع ذلك، قد تتعرض هذه المتغيرات لانحرافات مؤقتة عن مسارها نتيجة لعوامل عابرة، مما يجعل استقرارها غير مؤكد إلا إذا ثبت أنها تعود إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

لذلك، يُستخدم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أداة للتوفيق بين ديناميكيات العلاقة الاقتصادية في كلٍّ من الأجلين الطويل والقصير. يتميز هذا النموذج بميزتين أساسيتين:

1.قياس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات.

2.تحديد سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.

يُقدر النموذج عندما يكون هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك لتحديد العلاقة في الأجل القصير. بعد ذلك، يجري إدراج البواقي المقدَّرة من انحدار الأجل الطويل كمتغير مستقل متباطئ بفترة واحدة في نموذج الأجل القصير، إلى جانب فروق المتغيرات الأخرى غير المستقرة (**محمود، 2023**).

جدول (4): معاملات نموذج ARDL في الأجل القصير

تقدير العلاقة في الأجل القصير				
المتغير	**المعامل**	**الخطأ العشوائي**	**t- الجدولية**	**القيمة الاحتمالية**
D(LGDP(-1))	1.933950	0.363531	5.319904	0.0002
C	61.02261	9.930133	6.145196	0.0001
@TREND	-0.122741	0.021885	-5.608552	0.0002
CointEq(-1)*	-3.083811	0.499110	-6.178624	0.0001
R-squared	0.948662			
Durbin-Watson stat	1.911046			

يتضح من الجدول (4) ثبوت معنوية حد تصحيح الخطأ (Coint Eq(-1 عند مستوى معنوية 5%، وبلغ احتمال الخطأ (0.00001) P-value وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، كما أن قيمته سالبة وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الآجل بين متغيرات البحث، ويدل على وجود علاقة ديناميكية لتصحيح الخطأ في الأجل القصير تعمل على إحداث عملية التعديل، وقد بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (3.08-) هذه يعني أنا حوالي 308% من الخلل في التوازن في معدلات النمو الاقتصادي سيجرى تصحيحه ؛ وهي نسبة مرتفعة تشير إلى سرعة كبيرة في تصحيح الاختلالات الناتجة عن الصدمات الاقتصادية وتُفسَر هذه النتيجة بأن النظام الاقتصادي يعود إلى وضع التوازن خلال مدة زمنية قصير تُقدرّ بحوالي أربعة أشهر، ورغم أن هذه النسبة تفوق المعدلات الطبيعية الشائعة التي تتراوح بين 50%إلى 100% إلا أن ارتفاعها قد يُفسَر بطبيعة البيانات الاقتصادية التي تتسم بالتقلب الحاد خلال فترة الدراسة ،الأمر الذي يجعل النموذج يتفاعل بسرعة مع الصدمات لتحقيق التوازن من الجديد.

كما يبلغ معامل التحديد(R^2 = 0.9487) ، مما يعكس أن حوالي 95% من التغيرات في النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وهو ما يدل على كفاءة ودقة النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغيرات.

سابعاً اختبارات تشخيص النموذج.

اعتمد البحث على مجموعة من الاختبارات الإحصائية القياسية للتأكد من مدى ملائمة النموذج في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل تتمثل هذه الاختبارات فيما يلي:

1. اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:

من خلال نتائج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) المبين بالجدول (3-8) يتضح أن قيمة F المحسوبة بلغت (0.239746) أن قيمةF الاحتمالية والتي تساوي (0.7917) أكبر من 5% ومن هنا نقبل الفرضية الصفرية الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي في النموذج.

جدول (5): اختبار (Breusch-Godfrey) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي			
F-المحسوبة	0.239746	القيمة الاحتمالية	0.7917

2. اختبار (Breusch–Pagan–Godfrey) للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين

يتضح أن قيمة أكد اختبار الكشف عن عدم ثبات التباين كما هو موضح في جدول (3-9) خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين حيث إن القيمة الاحتمالية بلغت (0.1805) لاختبار F وهي أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية الصفرية أي بعدم اختلاف التباين، وبالتالي فإن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول (6): اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين

اختبار الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين			
F-المحسوبة	1.718875	القيمة الاحتمالية	0.1805

3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque–Bera)

أظهرت نتائج خلال الشكل (1) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أنها تخضع للتوزيع الطبيعي حيث اختبار (Jarque-Bera) أكد قبول الفرضية الصفرية بخضوع البواقي للتوزيع الطبيعي، حيث كانت القيمة الاحتمالية (0.288) لاختبار وهي أكبر من 5% كما هو واضح بالشكل.

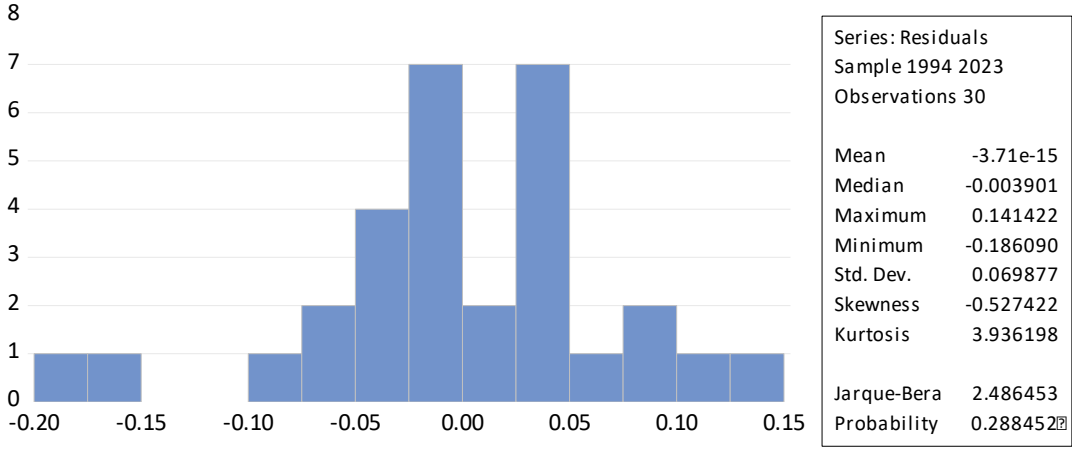

شكل (5): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

4. اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

يستخدم اختبار (CUSUM) للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في البحث من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، يتكون هذا الاختبار من حدين، حد أعلى وحد أدنى، حيث يمر مسار معاملات النموذج بين هذين الحدين. إذا كانت إحصائية الاختبار تقع بين الحدين الأدنى والأعلى ولم تتجاوز أيًا منهما، فهذا يعني أن معاملات النموذج مستقرة، أما إذا انتقل الخط البياني للإحصائية خارج الحدود الحرجة، فهذا يدل على عدم استقرار المعاملات.

بمعنى آخر، يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعالم إذا كان الشكل البياني لإحصائية الاختبار يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوي 0.05، في المقابل، تُعد المقدرات غير مستقرة إذا كان الشكل البياني لإحصائية الاختبار يتجاوز الحدود الحرجة (**بسيوني،2022**).

ومن خلال الشكل (6)، يمكن ملاحظة تحقق الاستقرار الهيكلي لمقدرات النموذج.

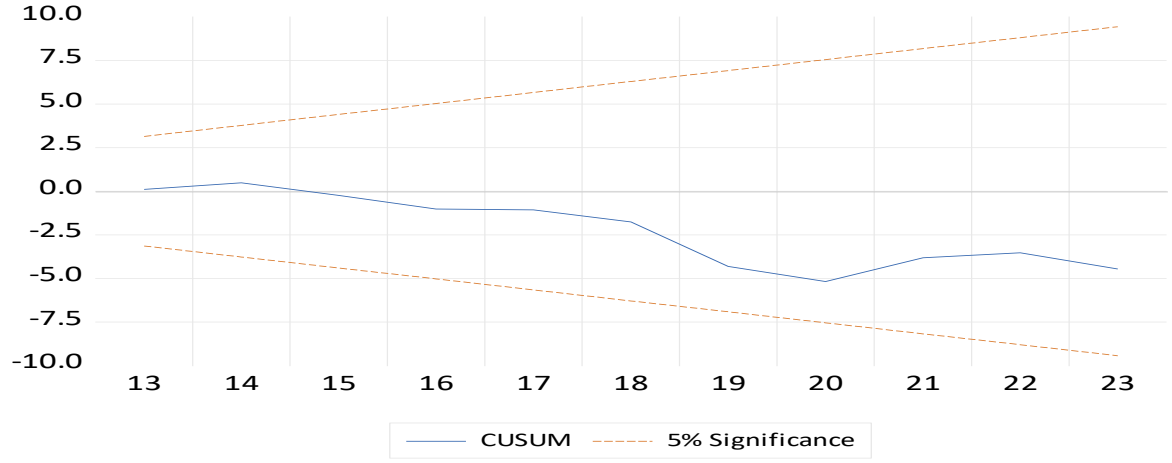

شكل (6): نتائج اختبار CUSUM ا

5. اختبار (Ramsey RESET Test)

الجدول (7) يبين اختبار Ramsey RESET Test الخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج.

جدول (7): اختبار Ramsey RESET Test

إحصائية الاختبار	القيمة	القيمة الاحتمالية
t- الجدولية	0.445702	0.6653
f-المحسوبة	0.198650	0.6653

يبين الجدول (8) لاختبار (Ramsey RESET Test) أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة سوء التوصيف الرياضي، حيث قدرت قيمة احتمالية كل من t-statistic و f-statistic بـ (0.6653)، وهي غير معنوية عند مستوى (5%)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي.

ثامناً نتائج البحث

1. من خلال التحليل الوصفي للبيانات، تبين وجود تطور واضح في مؤشرات الجهاز المصرفي الليبي خلال مدة الدراسة (1990–2023)، حيث ارتفعت الودائع المصرفية والسيولة المحلية بصورة تدريجية، إلى جانب توسع في عدد الفروع والوكالات المصرفية، كما أظهرت البيانات تحسنًا نسبيًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يعكس ارتباطًا بين تطور القطاع المصرفي وتحسن النشاط الاقتصادي العام، غير أن هذا التطور لم يكن مستقرًا دائمًا، إذ تأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد.

2. أظهرت نتائج التحليل القياسي أن جميع فرضيات البحث قد تم تأكيدها ، حيث تبين وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا ، فقد اتضح أن الودائع المصرفية والسيولة المحلية وعدد الفروع والوكالات تؤثر جميعها بشكل معنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ،مما يؤكد الدور الحيوي للجهاز المصرفي في تحفيز النشاط الاقتصادي ، وبناءً على ذلك ،تم رفض الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة ،وهو ما يدعم الفرضية الرئيسة القائلة بأن تطور الجهاز المصرفي يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في ليبيا.

3. ظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول، مما يعني عدم وجود جذر وحدة. وبذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 5%.

4. توصلت النتائج الى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

5. تظهر نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل باستخدام نموذجARDL أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات المصرفية والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة إجمالي الودائع (Ln DEP) بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 9%، كما أن زيادة إجمالي السيولة المحلية (Ln M2) بنسبة 100% تعزز النمو بنسبة 8%. أما عدد الفروع والوكالات(Ln BANK) ، فزيادة بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 69%. تشير هذه النتائج إلى أن تطور الجهاز المصرفي في ليبيا، من خلال هذه المتغيرات، له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

6. أظهرت نتائج الأجل القصير أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، مما يؤكد صحة نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model. تعني الإشارة السالبة أن هناك سرعة في التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، مما يثبت وجود علاقة توازنيه بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.

7. تشير نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) إلى أن قيمة F المحسوبة والقيمة الاحتمالية أكبر من 5%، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء.

8. أظهرت نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين أن قيمة F المحسوبة وقيمة الاحتمالية أكبر من 5%، مما يؤدي إلى قبول فرضية الصفرية بعدم وجود اختلاف في التباين، وبالتالي لا يعاني بواقي النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

9. أظهرت نتائج اختبار Jarque-Bera أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث تم قبول الفرضية الصفرية بسبب القيمة الاحتمالية التي كانت أكبر من 5%.

10. نتيجة اختبار CUSUM تشير إلى أن إحصائية الاختبار تقع بين الحدين الأدنى والأعلى، مما يعني أن المعاملات مستقرة ولا توجد تغيرات هيكلية عبر الزمن.

11. أظهرت نتائج اختبارRESET Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة سوء التوصيف الرياضي، حيث كانت القيمة الاحتمالية غير معنوية عند مستوى 5%، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية.

تاسعاً توصيات البحث

1. التوسع في عدد المصارف وفروعها لزيادة حجم الودائع المصرفية وتعزيز مستويات السيولة، مع تركيز جهود المصارف على تمويل الأنشطة الإنتاجية باعتبارها مساهِمًا أساسيًا في تحفيز الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

2. تعزيز الاستقرار المصرفي عبر الرقابة المستمرة، وتطوير القوانين والتشريعات لضمان كفاءة أداء القطاع المصرفي واستدامته.

3. تشجيع البحث العلمي لمواصلة دراسة تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، مما يساعد في صياغة سياسات مالية أكثر كفاءة وفعالية.

عاشراً المراجع

1. ابو دراز، مصطفي محمد، وعبد العظيم، هويدا، و احمد ، ياسر محمود.(2023). "**تطور الجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في أوغندا في الفترة من 2005 إلى 2019**" ، مجلة الدراسات الأفريقية ،مجلد:45(4)، 247-292.
2. ابو عميرة، هشام سالم سليمان. (2021). "**قياس مدى فاعلية تأثير سعر الفائدة على السيولة المحلية (M2) في مصر خلال الفترة 1976–2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعدد (VAR)**"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد: 35(3)،201-256.
3. بسيوني، عبد الرحيم عوض عبد الخالق.(2022). "**المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (دراسة تطبقيه)**"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، 42مجلد:(4)، 820-855.
4. البنك الدولي.(2021). **الظروف والتحديات الرئيسية، ليبيا**.
5. بوفرنة، فاخر مفتاح.(2022). "**الأسواق والمؤسسات المالية المفاهيم والتطبيقات**"، بدون دار نشر، بنغازي، ليبيا.
6. جمال الدين، صادقي.(2024). "**محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير.
7. حقيقة، محمد.(2019)."**أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005–2014)**" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.
8. زقرير، عادل.(2015)."**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998–2012)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التيسير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
9. سلو، جاسم احمد ، وعلي ،نزير ياسين. (2023)."**أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004–2021)**"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد: 19(64)، 433-452.
10. شبيب، رعد مهيب عبد الرحمن.(2020). "**دور القطاع المصرفي الفلسطيني في النمو الاقتصادي**"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
11. الشريف، علي سعيد.(2019)."**قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980–2010)**"، مجلة جامعة بنغازي العلمية، مجلد: 32(2) ،84-96.
12. عبد الرحمن، ياسر محمود احمد، وهاشم، محمد رجب صديق.(2022). "**تطور الاداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري**". مجلة السياسة والاقتصاد، مجلد: 14(13)، 404-435.
13. علي، عبير منصور عبد الحميد. (2024). "**قياس آثر القطاع المصرفي المصري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)**". مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد: 25(1)، 368-418.
14. الفرجاني، إبراهيم مسعود ، والبرغثي، أماني فرج.(2021)."**أهمية التأمين على الودائع في مرونة السياسات الائتمانية**"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد: 2(11)، 108-125.
15. محمود، فايز عبد الهادي أحمد فايز.(2023)."**العلاقة التوازنيه طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الادخار والاستثمار: دراسة تطبيقية مقارنة على جمهورية مصر العربية ودول شرق آسيا**". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد:24(2)، 43-84.
16. مصرف ليبيا المركزي (2018). **تقرير الاستقرار المالي**.

17. مصرف ليبيا المركزي. (2017).النشرة الرسمية، **توضيح حول أزمة نقص السيولة** (منشور على صفحة رسمية)، مصرف ليبيا المركزي، تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس2025، **https://www.cbl.gov.ly** .

18. وزارة التخطيط. (2023). **تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق**.

19. وهيبة، شهات.(2022). "**النمو الاقتصادي في الجزائر: المحددات والآفاق دراسة قياسية للفترة 1990–2019**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

20. Nguyen, P. T. (2022). The impact of banking sector development on economic growth: The case of Vietnam's transitional economy. Journal of Risk and Financial Management, 15(8), 358.

21. Perera, N., and Paudel, R. C. (2009). Financial development and economic growth in Sri Lanka.Applied Econometrics and International Development, 9(1), 157–164.